مدار
المنتصف الاسرائيلي
الثلاثاء ٢٠٢١/١١/١٦ الموافق ١١ ربيع الآخر ١٤٤٣هـ العدد ٥١٦ السنة التاسعة عشرة

المنتصف الاسرائيلي
ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن
مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

إسرائيل: مناورات عسكرية جوية وبحرية وبرية دائمة و«تهديدات» لا تنتهي!

صفحة (٢)

خطة الحكومة الإسرائيلية ضد الجريمة تجاهر بنوايا قمعيّة للاحتجاج السياسي تحت غطائها!

صفحة (٤)

بوادر صدام بين الحكومة الإسرائيلية وواشنطن ودعوات لإصلاح العلاقة مع اليهود الأميركان!

كتب برهوم جرايسي:

سارعت الحكومة الإسرائيلية الجديدة، منذ أيامها الأولى، إلى إظهار بوادر تحوّل في العلاقة مع البيت الأبيض برئاسة جو بايدن، وكان هذا سعيا متبادلا بين الجانبين، بعد سنوات حُكم بنيامين نتنياهو التي عكّر فيها العلاقة مع الحزب الديمقراطي الأميركي. إلا أن مؤشرات صدام مفترض بدأت بالظهور، بعد إعلان رئيس الحكومة نفتالي بينيت وشريكه يائير لبيد رفضهما إعادة فتح القنصلية الأميركية في القدس الشرقية، وقرار إسرائيلي جديد بالدفاع عن شركة التجسس الإلكتروني الإسرائيلية NSO. وفي المقابل دعا معهد تابع للوكالة الصهيونية الحكومة الإسرائيلية إلى تحسين العلاقات مع مجموعات أميركية يهودية، دخل نتنياهو معها في مسار الصدام في السنوات الأخيرة.

القنصلية الأميركية

كما هو معروف فإن قضية إعادة فتح القنصلية الأميركية في القدس المحتلة، التي تقدم الخدمات للجمهور الفلسطيني، وأغلقها الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، عادت إلى الواجهة مع دخول الرئيس الحالي جو بايدن إلى البيت الأبيض، خاصة وأن مجموعة ضاغطة في الحزب الديمقراطي الأميركي تطالب بإعادة فتح القنصلية. وقد قوبل الطلب بمعارضة إسرائيلية فورية، من رئيس الحكومة في حينه بنيامين نتنياهو.

وصحيح أن بايدن وإدارته لم يطرحا حتى الآن هذا المطلب بقوة على جدول أعمال العلاقات مع الحكومة الإسرائيلية، إلا أن وُجهة الحكومة الإسرائيلية الحالية باتت أوضح في الأيام الأخيرة، حينما أعلن رئيس الحكومة نفتالي بينيت، ومعه شريكه في رئاسة الحكومة، وزير الخارجية يائير لبيد، عن رفضهما إعادة فتح القنصلية في القدس المحتلة.

وقال بينيت في مؤتمر صحفي وبجانبه لبيد: «لا مكان لقنصلية أميركية تخدم الفلسطينيين في القدس، نحن نعبّر عن موقفنا باستمرار وبهدوء، من دون إحداث مشاهد درامية. وأنا آمل أن يتم فهم الموقف: القدس هي عاصمة دولة إسرائيل فقط».

وقال لبيد: «إذا كان الأميركان يريدون فتح قنصلية في رام الله فلا مشكلة لدينا مع هذا، لأن السيادة في القدس هي لدولة واحدة، دولة إسرائيل».

التحدي الذي سيكون أمام الحكومة في الفترة القريبة، هو مشروع القانون الذي بادر له عضو الكنيست من الليكود، نير بركات، من كان رئيسا لبلدية الاحتلال، ويمنع القانون فتح ممثلية دبلوماسية في القدس المحتلة، تهدف لخدمة من هم ليسوا مواطني إسرائيل، حسب النص، والهدف منه منع إعادة فتح القنصلية الأميركية في القدس المحتلة، التي كانت تخدم الفلسطينيين. وانضم إلى هذه المبادرة ٣٥ نائبا من كتل اليمين الاستيطاني في المعارضة. وتم إيداع مشروع القانون رسميا في الكنيست يوم ١١ تشرين الأول الماضي، وبحسب نظام الكنيست، يجب أن يمر ٤٥ يوما حتى يجوز لعضو الكنيست طرح مشروع قانون بادر له، إلا إذا صادق الكنيست على فترة أقل، في ظروف استثنائية. وهذا يعني أنه سيكون متاحا للنائب بركات طرح مشروع القانون بعد ٢٥ تشرين الثاني الجاري. وفي هذه الحالة، فإن المعارضة لا ترتكز على أغلبية الائتلاف الهشة، ٦١ نائبا من أصل ١٢٠، بل ستعارض مشروع القانون أيضا كتلة «القائمة المشتركة» ولها ٦ نواب التي هي كتلة معارضة، ما يعني أن الفجوة ستتسع بين معارضي القانون ومؤيديه. ونادرة هي الحالات التي وافقت فيها الحكومة على مبادرات تأتي من صفوف المعارضة، تهدف إلى تقويض حركة الحكومة السياسية. وعلى الأغلب فإن الحكومة ستعلن معارضتها لهذا القانون، من باب أن هذه السياسة التي تتبناها، ولا حاجة لقانون كهذا من شأنه أن يؤزم العلاقة مع البيت الأبيض. ولكن ليس واضحا إلى أي مدى سيلتزم نواب الائتلاف من كتل اليمين الاستيطاني بموقف إدارة الائتلاف ليعارضوا مشروع القانون، في حال رفضته الحكومة.

في المجمل، ليس واضحا حتى الآن، مدى جدية الإدارة الأميركية في هذه المرحلة، في فتح الملف الساخن، لأنه على ضوء المواقف الإسرائيلية المعلنة، فإن هذا سيكون مسارا صداميا بين الجانبين، في حال تعاظمت الضغوط في أروقة الكونغرس على إدارة بايدن لطرح موضوع القنصلية مجددا.

شبكة التجسس الديجيتالية

مسار التصادم الثاني المفترض متعلق بشركة السايبر الهجومية NSO الإسرائيلية، التي تبين أن أحد برامجها، «بيغاسوس»، متورط في عمليات تجسس، تورطت بها أنظمة حُكم، وجهات أخرى، وكانت وسيلة ساهمت في ارتكاب جرائم، أو اعتداءات على حقوق الإنسان، ما أثار ضجة في عدد من دول العالم، ومن بينها الولايات المتحدة الأميركية.

وفي الأسبوع الماضي، قررت وزارة التجارة الأميركية فرض عقوبات على شركة NSO، ومعها شركة كنديرو الإسرائيلية هي الأخرى. وجاء القرار على خلفية سلسلة من القضايا التي تورطت بها الشركتان، وخاصة NSO والتي بحسب تقارير متورطة مع الحكومة الإسرائيلية في تعقّب نشطاء حقوقيين فلسطينيين.

وكانت وزارة التجارة الأميركية قالت في بيان سابق لها، إنه تمت إضافة هاتين الشركتين الإسرائيليتين إلى قائمة الشركات التي تعمل ضد مصلحة أمن واشنطن القومي، بسبب أدلة على تطويرهما وتقديم برامج تجسس إلى حكومات أجنبية، وقد استخدمت للإضرار بالمسؤولين الحكوميين والصحافيين ورجال الأعمال والنشطاء والأكاديميين وموظفين في السفارات. وبحسب البيان: «لقد مكّنت هذه الأدوات الحكومات الأجنبية من ممارسة القمع العابر للحدود، وهي ممارسة للحكومات الاستبدادية لإسكات المعارضين، ما يهدّد النظام الدولي».

وفي الأسبوع الماضي، أعلنت الحكومة الإسرائيلية أنها لن تترك شركة NSO وحيدة في هذه المواجهة. وحسب تقارير صحافية، ومنها ما ورد في صحيفة «نيويورك تايمز»، فإن إسرائيل تعتزم استخدام جهودها بالضغط على الولايات المتحدة لرفع العقوبات التي فرضتها على الشركة، وإن إسرائيل ستبلغ الإدارة الأميركية، بأن أنشطة الشركتين «ذات أهمية كبيرة للأمن القومي لكل من إسرائيل والولايات المتحدة».

وقال المحلل الإسرائيلي والخبير في الشؤون الاستخباراتية، رونين بيرغمان، في مقال له في صحيفة «يديعوت أحرونوت» في الأسبوع الماضي، إن الأمر أكبر من أن يكون خلافا مع شركة تجسس ديجيتالية، فالحكومة الإسرائيلية توصلت إلى استنتاج بضرورة التجنّد وشن معركة لإلغاء القرار الأميركي، بإدراج شركة NSO في قائمة الجهات التي تنشط بشكل معارض للمصلحة الوطنية الأميركية. وحسب بيرغمان، فهذا ليس مجرد تجنّد من أجل شركة تجارية، وإنما معركة تدور حول أمور حساسة جدا، متعلقة بأمن إسرائيل.

وقال المحلل ذاته إنه في جلسات الأبحاث الإسرائيلية طُرحت سلسلة من التخمينات حول دوافع القرار الأميركي، فهناك من قال إنه رد على قرارات الحكومة الإسرائيلية بالبناء في المستوطنات، أو بسبب المعارضة الإسرائيلية لإعادة فتح القنصلية في القدس، وأيضا كي تعرض الإدارة الأميركية نفسها أمام مراكز حقوق الإنسان، بأنها لا تستخف بقضايا حقوق الإنسان، خلافا لتعامل إدارة دونالد ترامب معها. كما من بين التخمينات أن القرار الأميركي رد على قرار الحكومة الإسرائيلية بوصم ست جمعيات فلسطينية بما يسمى «الإرهاب»، وأن جهات في الإدارة الأميركية ليست مقتنعة بالتبريرات الإسرائيلية لقرارها. وهذا كله يعني أن الفترة المقبلة ستوضح أكثر طبيعة العلاقة مع الإدارة الأميركية، التي وُصفت بأنها فترة «انفراج» مع الإدارة من الحزب الديمقراطي، بعد أن عكّرها على مدى سنوات بنيامين نتنياهو، وذلك بانحيازه المكشوف والحاد لصالح الحزب الجمهوري.

العلاقة مع المجموعات الأميركية اليهودية

تجدر الإشارة إلى أن سنوات حُكم نتنياهو الـ ١٢ المتواصلة خلّفت رواسب عديدة أيضا مع مجموعات ومنظمات أميركية يهودية من عدة جوانب، أبرزها انحياز نتنياهو إلى الموقف الديني المتشدد في إسرائيل، ضد التيارات الإصلاحية اليهودية المنتشرة بكثافة في الولايات المتحدة الأميركية، في سلسلة مسائل يهودية دينية، من بينها عدم الاعتراف بمسار التهويد الذي تجريه الطوائف الإصلاحية، وكذلك طلب مجموعات دينية إصلاحية بالسماح بأن يكون لها حيز خاص بها للصلاة قبالة حائط البراق عند المسجد الأقصى المبارك، المسمى في القاموس الإسرائيلي «الحائط الغربي» للهيكل المزعوم، وأيضا طلب تخصيص مساحة لصلاة النساء اليهوديات من التيار الإصلاحي.

كذلك فإن مجموعات سياسية أميركية يهودية، وخاصة تلك المؤيدة للحزب الديمقراطي، انتقدت أداء نتنياهو على الساحة الأميركية منحازاً للحزب الجمهوري، ما شجع المجموعات المناهضة للسياسات الإسرائيلية في الحزب الديمقراطي لتتلاقى مع مجموعات مؤيدة لإسرائيل ولكنها تعارض نتنياهو، وتتهمه بالتسبب بالضرر للحزب الديمقراطي.

ويشار هنا إلى أنه حسب استطلاع «معهد بيو» الأميركي قبل عام من الآن، فإن ٧٥٪ من الأميركان اليهود صوتوا لصالح جو بايدن، مقابل ٢١٪ لدونالد ترامب، في حين أن استطلاع منظمة «جي ستريت» الأميركية اليهودية، قال إن تأييد اليهود لبايدن بلغ ٧٨٪، مقابل ٢١٪ لدونالد ترامب. وقال الاستطلاعان إن هذا التأييد نابع من النظرة للحزب الديمقراطي بأنه يتبنى مواقف أكثر ليبرالية، مقابل مواقف يمينية متشددة يتبناها ترامب وفريقه.

وفي تقريره السنوي الصادر في الآونة الأخيرة، دعا «معهد سياسة الشعب اليهودي»، في الوكالة اليهودية الصهيونية، الحكومة الإسرائيلية الجديدة، برئاسة نفتالي بينيت، إلى إصلاح العلاقات مع هذه المجموعات اليهودية في الولايات المتحدة الأميركية.

ويقول رئيسا مجلس إدارة المعهد، المستشار الرئاسي الأميركي الأسبق دينيس روس، وستيوارت أيزنشتات، في مقدمة تقرير المعهد السنوي، إن هناك قلقا متزايدا بشأن حالة العلاقات مع المجتمع اليهودي الأميركي، ومع المجتمع في الولايات المتحدة بشكل عام، في مواجهة القوة الصاعدة في الجناح التقدمي للحزب الديمقراطي، الذي لديه آراء انتقادية للغاية بشأن إسرائيل.

ويرى الكاتبان أن التقلبات في الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية، الناجمة عن جائحة كورونا، من شأنها أن تغيّر في المزاج العام في الولايات المتحدة، نحو تقبّل التعددية، وقيم المساواة، وهذا قد ينعكس في تعميق حالة الاستقطاب بين الأميركان اليهود، على ضوء تزايد أعداد المتدينين المتزمتين، الحريديم، من جهة، وتزايد أعداد الذين يصفون أنفسهم بأنهم ليسوا أتباع الدين.

ويتوقف التقرير السنوي، كما كل التقارير التي بدأت تصدر منذ العام ٢٠٠٤، عند الهوية اليهودية لدى الأميركان اليهود، ويؤكد التقرير على اتساع الفجوة الثقافية بين المجموعات اليهودية، وخاصة لدى الأجيال الشابة، التي منذ سنوات عديدة، تدل التقارير على ميلها نحو العالم المفتوح، وابتعادها عن الأطر الدينية اليهودية، والمؤسسات اليهودية والصهيونية، إلا أنه مع تزايد أعداد الحريديم في الولايات المتحدة، فإن الخلافات تحتد.

ويرى التقرير أن على الحكومة الإسرائيلية بكافة أجهزتها، العمل على منع، أو لجم، حالة الاستقطاب بين اليهود في الولايات المتحدة. وقال إنه حسب استطلاعات أخيرة، فإن اليهود من غير المتدينين لديهم التزام أقل تجاه المؤسسات اليهودية، و«التضامن اليهودي-اليهودي»، حسب التعبير، في حين أن اليهود المتدينين، وخاصة الحريديم، يتشددون أكثر دينيا وتمسكا بالشرائع الدينية اليهودية.

وتشير الدراسة التي أجراها «معهد بيو» والوكالة اليهودية إلى تراجع في علاقة الشباب اليهود غير المتدينين في الولايات المتحدة بإسرائيل، وهذا التراجع ناتج عن عوامل كثيرة، ليست كلها تحت سيطرة الحكومة الإسرائيلية، والعديد منها لا يمكن للحكومة معالجته. ومع ذلك، فإن هذا التراجع يعود أيضا إلى صورة إسرائيل التي نشأت، بسبب طبيعة الحكومات في العقد الماضي، والمقصود حكومات بنيامين نتنياهو.

ويحذر التقرير من أنه إذا استمر تعمق توجهات الأجيال الشابة، فسوف يزداد الاستقطاب وستزداد صعوبة التعاون مع المجتمع اليهودي في الولايات المتحدة. ويمكن لإسرائيل أن تلعب دورا في مساعدة المجتمع الأميركي اليهودي في تحديد سبل تغيير هذا الاتجاه، وتجنب الخطوات التي تؤدي إلى استقطاب أعمق. و«من المفيد الاستفادة من تشكيل حكومة جديدة من أجل حوار متجدد مع مجموعات معظمها ليبرالية في يهود أميركا»، بحسب تعبير التقرير.

ويوصي التقرير الحكومة الإسرائيلية بصب جهود أكثر في تنمية العلاقات مع كافة المجموعات اليهودية، التي منها ما قد يتأثر بالتغيّرات السياسية الحاصلة في الولايات المتحدة، مع عودة الحزب الديمقراطي إلى البيت الأبيض، وما رافق هذا من تغيرات في التوجهات بشأن القضايا في الشرق الأوسط، وأولها القضية الفلسطينية، وكيفية التعامل مع إيران.

وعلى صعيد علاقة إسرائيل بالحزبين الأميركيين، الديمقراطي والجمهوري، يرى التقرير أن حالة الاستقطاب السياسي في الولايات المتحدة، تشكّل، بحسب ما وصفه التقرير، «خطرا استراتيجيا على إسرائيل والشعب اليهودي». وأضاف: «لا ينبغي تجاهل تكثيف الأجواء المناهضة لإسرائيل في الكونغرس، والضغط الذي يمارسه الجناح التقدمي في الحزب الديمقراطي على الرئيس لتشديد المواقف تجاه إسرائيل في مختلف القضايا».

وجاء أيضاً أن على الحكومة الإسرائيلية تحسين العلاقة مع الحزب الديمقراطي، في إشارة ليست مكتوبة إلى تضرر هذه العلاقة إبان حكومات نتنياهو.

ويوصي التقرير الحكومة الإسرائيلية باستيعاب المتغيرات في سياسة البيت الأبيض، مقارنة مع سياسات إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب، ولذا «يجب تجنب الخطوات التي من شأنها إشعال فتيل الاضطرابات في الجانب الفلسطيني قدر الإمكان، ويجب متابعة الحوار البنّاء مع السلطة الفلسطينية»!

حكومة بينيت: «الاختبار الأميركي» قادم. (إب.أ)

كلمة في البداية

اليمين الإسرائيلي: «الضغط الأميركي» على الأبواب!

بقلم: أنطوان شلحت

تعتبر أبرز منابر المعارضة اليمينية أنه بعد نجاح الحكومة الإسرائيلية في تمرير الميزانية العامة للدولة للعامين الحالي والمقبل (٢٠٢١ و٢٠٢٢)، فإنها ستكون عرضةً- ربما في الأفق المنظور- لضغط أميركي من أجل التماشي مع مقاربة الإدارة الجديدة في الولايات المتحدة، ولا سيما حيال الملف النووي الإيراني، والمسألة الفلسطينية.

ووفقاً لما يروّج له موقع «ميداه» اليميني على سبيل المثال، فإن وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن يقف على رأس القوى التي تنتظر الفرصة السانحة لممارسة مثل هذا الضغط، إذ إنه يتبنى إزاء إيران الموقف الذي يعتقد أنه يمكن كبح برنامجها النووي ونزعتها نحو الهيمنة الإقليمية من خلال المسار الدبلوماسي الذي يشمل إجراء مفاوضات بالتوازي مع تقديم امتيازات. وفيما يخصّ المسألة الفلسطينية يشير أكثر من كاتب في الموقع إلى أن بلينكن يؤمن، في قرارة نفسه، بأن هذه المسألة ما زالت تشكّل لُبّ الصراع العربي- الإسرائيلي، والعامل الأهم في زعزعة الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. ومثلما كتب الدبلوماسي الإسرائيلي السابق يورام إتينغر (موقع «ميداه»، ٢٠٢١/١١/٤)، فإن بلينكن مقتنع، في ضوء ما ذكر بشأن مقاربته العامة، بأن إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتقسيم القدس (ومن هنا تُمارس واشنطن الضغط لإعادة تفعيل القنصلية الأميركية في القدس الشرقية في سبيل تقديم الخدمات إلى الفلسطينيين)، وتجميد أعمال البناء الإسرائيلية وليس الفلسطينية في الضفة الغربية، يمكن أن يؤدي إلى جلب السلام.

ويلفت الكاتب إلى أنه باستثناء فترة ولاية الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، مارست كل الإدارات الأميركية المتعاقبة منذ العام ١٩٤٨ ضغوطاً على إسرائيل، فيما يتعلق بمضمون سياستها الخارجية عموماً، وسياستها إزاء الفلسطينيين وقضية فلسطين خصوصاً، وكان نجاح هذه الضغوط في تحقيق ما تتطلع إليه من غايات مُحدّدة، أو فشلها في ذلك، مرهونين بالأساس بمواقف رؤساء الحكومة في إسرائيل، ليخلص الكاتب إلى نتيجة فحواها أن الضغط الأميركي الآخذ بالتصاعد سيظل نجاحه أو فشله مشروطاً بمدى تجاوب الحكومة أو عدم تجاوبها، وبلغة الكاتب بمدى انصياع الحكومة أو صمودها في المواجهة المرتقبة.

عند هذا الحد لا بُدّ من إعادة التذكير بأن التوقعات بشأن احتمال حدوث تغيير في العلاقات الإسرائيلية-الأميركية بخلاف ما كانت عليه الحال في إبان ولاية الإدارة الأميركية السابقة، لا تندرج فقط في إطار المماحكات السياسية الدائرة بين اليمين الإسرائيلي والحكومة الحالية، بل تستند إلى بعض التطوّرات المستجدة في المشهد السياسي الأميركي، وسبق أن توقفنا عندها أكثر من مرة.

وفي الفترة الأخيرة انضاف إلى ما تطرقنا إليه في الماضي، ما يلي:

أولاً، حدوث تغيّرات في الخطاب العام لوسائل الإعلام الأميركية إزاء القضية الفلسطينية. وهذه التغيرات تجسّدها على وجه الخصوص صحيفة «نيويورك تايمز» ربما أكثر من أي وسيلة إعلامية أميركية أخرى. وقد انعكست ببريق أخّاذ في أثناء «هبّة الكرامة» والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في أيار الفائت، حين قامت الصحيفة بنشر صور كلّ الأطفال الشهداء في العدوان مع أسمائهم وأعمارهم. وأتبعت ذلك بفتح صفحاتها لأقلام فلسطينية تروي وقائع النكبة والتهجير والتطهير العرقي، وبتعيين صحافيين عرب أو أميركيين معروفين بمواقفهم المناهضة لسياسة إسرائيل.

ثانياً، يؤكد مزيد من الخبراء الأمنيين أن حاجة إسرائيل إلى الاعتماد على الولايات المتحدة من الناحية الأمنية في المواجهات العسكرية المقبلة ذات المواصفات المختلفة عما سبقها من مواجهات، ما زالت معادلة لحاجتها إلى الهواء للتنفس.

فمثلاً، تؤكد دراسة جديدة صادرة عن «معهد السياسات والاستراتيجيا» في مركز هرتسليا متعدد المجالات، أن الأحداث التي اندلعت خلال «هبّة الكرامة» أثبتت على نحو بيّن أن سيناريو اندلاع مواجهة عسكرية متعدّدة الجبهات، تشمل بالأساس الجبهتين الجنوبية (مع قطاع غزة) والشمالية (مع لبنان وسورية)، يُعدّ بمثابة تهديد حقيقي ماثل من الآن فصاعداً أمام إسرائيل، ويجب الاستعداد لمواجهته «من خلال انتهاج عقيدة عمل ملائمة للتعامل مع هذا السيناريو المعقد، مع وجوب التشديد بشكل خاص على الجهد الدفاعي، وعلى الجبهة الداخلية»، بموجب ما جاء في الدراسة. وكان من الملفت للنظر على وجه الخصوص أن هذه الدراسة خلصت إلى النتيجة التالية: «إن الشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة تشكل أساساً في نظرية الأمن القومي في إسرائيل، وعدم وجود مثل هذه الشراكة سيجعل من الصعب على إسرائيل تحقيق أهدافها من الناحيتين العسكرية والسياسية. وبناء على ذلك يجب على إسرائيل المحافظة على التعاون الاستراتيجي والعملاني وتعزيز أرصدتها، والأخذ في الاعتبار 'الخطوط الحمراء' للإدارة الأميركية (الجديدة) فيما يتعلق بالقضايا الجوهرية الإقليمية»!

من مناورة برية لجيش الاحتلال الإسرائيلي. (أرشيفية)

إسرائيل: مناورات عسكرية جوية وبحرية وبرية دائمة و«تهديدات» لا تنتهي!

كتب نهاد أبو غوش:

ثمة مقولة مشهورة مفادها أن إسرائيل هي دائما في حالة حرب، فهي إما تخوض حربا بالفعل، أو أنها تستعد للحرب المقبلة. كان ذلك قبل توقيع معاهدات السلام بين بعض الدول العربية وإسرائيل، حين كانت الدول العربية المجاورة تمثل الأعداء المحتملين لإسرائيل. وليس من باب المصادفة أن اسماء عسكرية كدول «المواجهة» أو «دول الطوق» أطلقت على تلك الدول والتي شملت العراق إلى جانب مصر وسورية والأردن ولبنان. كانت كل دولة جارة تمثل تهديدا محتملا حتى زيارة أنور السادات الشهيرة للقدس في تشرين الثاني ١٩٧٧، ثم قيام مصر بتوقيع معاهدة كامب ديفيد العام ١٩٧٩.

تغيرات كثيرة حصلت منذ ذلك الوقت، بما في ذلك توقيع معاهدتي أوسلو ووادي عربة، وانشغال عدد من الدول العربية وخاصة سورية والعراق بحروبها الأهلية الداخلية، لكن التهديدات ظلت قائمة على إسرائيل وإن اختلفت عناوينها وطبيعة قواها من حيث كونها تشكيلات ميليشوية، وليست دولا ولكن خطرها بحسب معظم المحللين والمراقبين لا يقل عن خطر الدول الذي لم يغب تماما ولكن عنوانه تغير، مع بروز خطر يسميه بعض الإسرائيليين خطرا وجوديا هو الخطر النووي الإيراني.

جبهة حرب في الضفة!

في الثامن من تشرين الثاني ٢٠٢١، فوجئ مواطنو مدينة رام الله، ومعهم الجهات الرسمية في السلطة الفلسطينية، باقتحام قوات الجيش الإسرائيلي لمنطقة حي عين منجد وانتشار مجموعة من جنود الاحتلال أمام قصر رام الله الثقافي، وتفتيش المارّة والتدقيق في هوياتهم، على بعد أمتار قليلة من ضريح الشاعر محمود درويش.

الحادث لم يكن استثنائيا، لكنه تزامن هذه المرة مع فعاليات الحفل الختامي لأيام فلسطين السينمائية، وهي تظاهرة فنية وثقافية، يحضرها في العادة فنانون عالميون ومندوبون عن السفارات والممثليات الأجنبية الراعية لهذا النشاط علاوة على الفنانين والمهتمين.

تبين أن الاقتحام كان جزءا مخططا من مناورة عسكرية واسعة يجري تنفيذها على امتداد أراضي الضفة الغربية وتشمل عمليات اقتحام، وتمركز للجنود في الشوارع والمفترقات، وتدريبات على عمليات إعادة احتلال المدن والبلدات الفلسطينية، وقتال شوارع وما شابه ذلك من نشاطات.

الناطق باسم الجيش قال إن المناورات العسكرية ستبدأ يوم الاثنين وتنتهي الثلاثاء، وتتخللها حركة نشطة لقوات الأمن والمركبات، كما سيجري نشر نقاط التفتيش على عدة محاور، وتسمع أصوات الانفجارات. وأوضح أن التدريبات تهدف إلى تحسين جاهزية الجيش الإسرائيلي في الضفة، وتدريب القوات على مجموعة متنوعة من السيناريوهات المحتملة، بما في ذلك السيناريوهات المفاجئة، وكل ذلك معد مسبقا كجزء من البرنامج التدريبي لعام ٢٠٢١.

ما لم يقله المتحدث باسم الجيش، ويمكن فهمه من سلسلة التصريحات الأمنية والعسكرية، أن الضفة الغربية هي جبهة قتال محتملة، وهي بذلك واحدة من جبهات أخرى محتملة أبرزها الجبهة الشمالية والتي تشمل سورية وحزب الله، وجبهة قطاع غزة. وأخطر الجبهات هي من دون شك جبهة المواجهة مع إيران والتي تشمل البحار والمحيطات والأجواء وحتى الفضاء الإلكتروني والحرب السيبرانية.

برا وبحرا وجوا

وقد نفذ الجيش الإسرائيلي، بمختلف تشكيلاته العسكرية، سلسلة من المناورات البرية والجوية والبحرية والتي امتدت على مساحات واسعة من البلاد جنوبها وشمالها ووسطها، وكذلك في الأجواء والمياه الإقليمية والدولية، بعض هذه المناورات كان منفردا لوحدات الجيش الإسرائيلي، وبعضها الآخر كان بمشاركة أطراف دولية، والجديد في الموضوع هو مشاركة أطراف عربية وبالتحديد دولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، اللتين احتفلتا في منتصف أيلول الماضي بذكرى مرور عام على اتفاقيات التطبيع مع إسرائيل المعروفة بـ«اتفاقيات أبراهام»، وكذلك دولة المغرب التي شاركت في مناورة أخرى بشكل رمزي.

بعض هذه المناورات اتخذ طابعا احتفاليا وأبرزها مناورة «العلم الأزرق» الجوية المشتركة التي شكلت أكبر مناورة من نوعها وشاركت فيها إلى جانب إسرائيل، كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليونان والهند، وحضر هذه المناورة التي انطلقت من قاعدة «عوفدا» في الجنوب قائد سلاح الجو الإماراتي اللواء الركن إبراهيم العلوي، إلى جانب ضيوف ومراقبين من عدة دول أخرى من بينها اليابان وكوريا الجنوبية والبحرين، وقد اجتمع العلوي مع قائد سلاح الجوي الإسرائيلي الجنرال عميكام نوركين في قاعدة «بلماخيم» كما حضر العلوي لقاء مع ممثلي إحدى عشرة دولة أخرى ناقشوا فيه استخدامات ومزايا طائرة إف٣٥ .

قبل ذلك وتحديدا في شهر تموز الماضي شاركت عدة دول عربية وإسرائيل في مناورات نفذها حلف شمال الأطلسي بمشاركة عدد كبير من الدول غير الأعضاء، شاركت المغرب بهبوط طائرة شحن عسكرية في مطار حتسور الإسرائيلي.

وجرت أكثر من مناورة بحرية في الأسابيع الأخيرة، فبالتزامن مع مناورة «العلم الأزرق» الجوية، أجرت قطع سلاح البحرية الإسرائيلي مناورات في البحر المتوسط ركزت على سبل حماية منشآت الغاز في البحر المتوسط، واحتمالات تعرض قطع بحرية إسرائيلية لهجمات من جهات معادية أبرزها حزب الله.

مشاركة عربية

وفي تطور جديد في ٢٠٢١/١١/١٠، أعلنت البحرية الأميركية أن قوات الأسطول الخامس باشرت تمرينا بحريا مشتركا في البحر الأحمر بمشاركة قوات بحرية إسرائيلية وإماراتية وبحرينية، ومن المقرر أن يستمر التمرين خمسة أيام على متن سفينة نقل برمائية بهدف التدريب على تكتيكات الزيارة والدخول والتفتيش والمصادرة، ويأتي ذلك عقب سلسلة من الإعلانات الأميركية والإسرائيلية والإيرانية عن احتكاكات متعددة في مياه الخليج وفي خليج عمان، شملت التعرض لقطع بحرية إيرانية، وسفن تجارية مملوكة لجهات إسرائيلية، وما أعلنته إيران مؤخرا عن استعادة شحنة نفط حاولت جهات معادية مصادرتها في مياه الخليج.

ومن يبحث عن أخبار المناورات في أرشيف الصحف الإسرائيلية أو عبر محركات البحث سوف يجد أن مثل هذه الأخبار تملأ الروزمانة السنوية، بحيث يبدو أن الجيش الإسرائيلي دائما يخوض مناورات أو يستعد لها، وينفذ تدريبات استعدادا لحروب متوقعة، وكان من أبرز المناورات المخططة تلك التي أعلن عنها في بداية العام الجاري (٢٠٢١) وأسميت «عربات النار» والتي كان مقررا لها أن تجري في الصيف وتحديدا في العاشر من أيار، ولكنها تأجلت بسبب التوترات في القدس ثم الحرب الفعلية التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة.

تحاكي المناورات التي جرت في شهري تشرين الأول وتشرين الثاني من هذا العام، احتمالات نشوب حرب متعددة الجبهات تشمل جبهة قطاع غزة ولبنان بالإضافة لاحتمالات مشاركة إيران وحلفائها سواء في اليمن أو العراق أو سورية أو حتى من المياه الدولية. ويرى يوآف ليمور، في مقال له في صحيفة «يسرائيل هيوم» بتاريخ ٢٠٢١/١١/٤، أن قدرات إسرائيل تحسنت بكل ملموس في السنوات الأخيرة، وهي تتحسن باطراد بن حرب وأخرى، مشيرا بشكل خاص إلى منظومة الدفاع الجوي وخاصة «القبة الحديدية» و«العصا السحرية»، وكذلك إلى الدروس المستفادة من حرب تموز ٢٠٠٦ حول دور المجالس والهيئات المحلية في إدارة شؤون الجبهة الداخلية، وزيادة التنسيق بين أذرع الدولة العسكرية والمدنية والأهلية المختلفة، ليخلص إلى أن مواطني إسرائيل محميون الآن أكثر مما كان عليه الوضع قبل ١٥ سنة. لكنه يحذر من أن التهديدات التي تواجهها إسرائيل ارتفعت أيضا بشكل ملموس، ويقول إن إسرائيل مهددة اليوم بأكثر من مئة ألف صاروخ ومقذوفة صاروخية يمتلكها حزب الله في لبنان، إلى عشرات آلاف الصواريخ والقذائف التي تمتلكها حماس والفصائل الفلسطينية في قطاع غزة، بالإضافة إلى احتمال استهداف إسرائيل من قبل قوى موجودة في دول أبعد مثل اليمن والعراق، أو من قبل قوى مدعومة من إيران وحزب الله على الأرض السورية. ويرى الكاتب أن منظومات الدفاع مهما تطورت وتحسنت فإن إسرائيل غير قادرة على اعتراض كل صاروخ وحماية كل مواطن، وهو ما يستدعي ترتيبات داخلية مدنية مثل الانضباط الأعلى للمواطنين، وتعاونهم مع الدولة، وبذل جهود إضافية ومستمرة لتحصين المنازل والمنشآت.

حزب الله

وبشأن التهديدات الواردة من حزب الله، ترى الكاتبة ليلاخ شوفال في مقال لها في «يسرائيل هيوم» بتاريخ ٢٠٢١/١١/١ أن التهديد الذي يمثله حزب الله سيبقى هو التهديد الأخطر للعام ٢٠٢١ وكذلك للأعوام المقبلة، وهي تتحدث عن امتلاك الحزب لنحو ٧٠ ألف صاروخ لمديات مختلفة باستثناء قذائف الراجمات، أما الأكثر إثارة حسب الكاتبة فهو امتلاك حزب الله لنحو مئة صاروخ دقيق أو أكثر بقليل قادرة على إصابة الأهداف بدقة فائقة، وهي يمكن لها أن تغير من ميزان القوى بين هذا التنظيم وإسرائيل. اللافت أن الأمين العام لحزب الله الشيخ حسن نصر الله تطرق في خطابه الأخير لمناسبة يوم الشهيد اللبناني بتاريخ ٢٠٢١/١١/١١ إلى قضية هذه الصواريخ الدقيقة وإلى مخاوف إسرائيلية من اقتحام برّي لمنطقة الجليل.

أما قطاع غزة فيمثل تهديدا دائما، خصوصا بعد شن إسرائيل أربعة حروب لم تنته أي منها إلى نتائج سياسية ولا عسكرية حاسمة، خصوصا بعد ما أظهرته الحرب الأخيرة في شهر أيار الماضي من امتلاك فصائل المقاومة الفلسطينية وخاصة حركتي حماس والجهاد الإسلامي، لكميات كبيرة من الصواريخ التي باتت أكثر تطورا بين حرب وأخرى، سواء لجهة مداها أو دقتها أو ما يمكن أن تحمله من رؤوس متفجرة. وسبق لفصائل المقاومة أن أطلقت خلال الحرب الأخيرة أكثر من ٤٠٠٠ صاروخ ومقذوف متفجر على مدى أيام القتال الاثني عشر، ووصل مدى بعض هذه الصواريخ إلى محيط القدس وتل أبيب الكبرى، كما ظلت فصائل المقاومة قادرة على إطلاق الصواريخ حتى اللحظات الأخيرة قبيل الهدنة، وما يقلق إسرائيل أكثر أن الفصائل باتت قادرة على إنتاج مثل هذه الصواريخ في ورش ومعامل داخل القطاع دونما حاجة لعمليات تهريب معقدة عبر الأنفاق والحدود الدولية التي باتت مقيدة ومكشوفة أكثر من ذي قبل.

غزة

وخلال شهر تشرين الأول الماضي نفذت إسرائيل مناورتين عسكريتين على حدود قطاع غزة، ففي العاشر من الشهر المذكور نفذت مناورة ضمن مشروع الكرمل، وهو مشروع مستقبلي موسع أحاله الجيش لشركة الصناعات الجوية الإسرائيلية، الذي يتيح إجراء مناورات بواسطة آليات غير مأهولة واستخدام أنظمة يمكن التحكم بها عن بعد بواسطة الذكاء الاصطناعي. وعلى الرغم من الهدوء المستقر منذ شهر أيار إلا أن القوات الإسرائيلية أطلقت نيران أسلحتها على الأراضي الزراعية في شرق خانيونس من دون وقوع إصابات. وفي أواخر الشهر نفذت مناورة في منطقة «غلاف غزة» بهدف تحسين أداء القوات في فرقة غزة.

وتتباين الاجتهادات السياسية والعسكرية بشأن ما الذي يتوجب على إسرائيل فعله تجاه غزة بين من يطلق مبادرات سياسية كمبادرة يائير لبيد المعروفة بـ«الأمن مقابل الاقتصاد» وبين من يتوعد بشن حرب جديدة للقضاء على حماس. ويرى شموئيل شنهار، في مقال له في «هآرتس» بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٢٥، أنه لا فائدة من أي تصعيد عسكري جديد مع قطاع غزة، ولا من جميع الحملات السابقة التي لم تنجح إلا في زيادة قوة ونفوذ حركة حماس، وحفزها على تطوير قدراتها العسكرية. ويضيف أنه حتى لو أعادت إسرائيل احتلال قطاع غزة، وسيطرت عليه بالكامل، فإنها لن تجني سوى التورط في المسؤولية عن حياة مليوني فلسطيني وتدبير أمورهم المعيشية وحاجتهم للماء والغذاء والخدمات، ليخلص إلى أن الحل الوحيد هو ببساطة إبرام تسوية سخية تشمل توفير الكهرباء لقطاع غزة على امتداد ٢٤ ساعة في اليوم، وإقامة منشآت لتحلية مياه البحر، وميناء يخضع لرقابة إسرائيل، وزيادة التصاريح الممنوحة للغزيين للعمل في إسرائيل. ويقترح الكاتب حتى فكرة الإفراج عن عدد كبير من الأسرى الفلسطينيين طالما أن موضوعهم يمثل سببا دائما للتوتر والمواجهات، مؤكدا أن تسوية معقولة كهذه ومن دون أن تشكل خطرا استراتيجيا على إسرائيل هي الوسيلة الوحيدة لضمان الأمن والهدوء في النقب الغربي. وعلى العكس من هذا الاتجاه يرى يوسي يهوشوع في مقال له في صحيفة «يديعوت أحرونوت» بتاريخ ٢٠٢١/١١/١٣ أن الحرب المقبلة مع قطاع غزة هي مسألة وقت ليس إلا، في ضوء عدم تحقيق نتائج حاسمة ورادعة خلال الحملة الأخيرة، ومواصلة حركة حماس تطوير قدراتها الصاروخية لتعويض ما خسرته خلال الحرب، وهو يرى أن الجيش الإسرائيلي بحاجة إلى تجديد بنك أهدافه في قطاع غزة واختيار قائمة أهداف نوعية تمسّ بشكل جوهري بقدرة حماس على تهديد إسرائيل، وإلا فلا حاجة للخروج بحملة جديدة.

إيران

تبقى إيران هي القوة الإقليمية الرئيسة التي تواجهها إسرائيل، والتي تعتبر أن القوى المحلية الأخرى (وخاصة حزب الله وحماس والجهاد الإسلامي) هي مجرد أدوات في يد إيران، كما جاء في خطاب رئيس الحكومة الإسرائيلية نفتالي بينيت أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٠٢١/٩/٢٧، وهو لم يأت على ذكر القضية الفلسطينية إلا من هذه الزاوية المتصلة بنفوذ إيران.

تتعدد الساحات والجبهات المحتملة للمواجهة مع إيران، وأبرزها حديث إسرائيل الدائم عن خطر امتلاك إيران لقنبلة نووية، وهو خطر يرى بعض الإسرائيليين أن رئيس الحكومة السابق بنيامين نتنياهو بالغ في تضخيمه إلى درجة كبيرة لخدمة أجندات داخلية وخارجية، إلى جانب ما يمثله حلفاء إيران في المنطقة من تهديدات لإسرائيل، وكذلك أمن الملاحة في المياه الدولية والتي تمتد من البحر الأحمر إلى خليج عدن وبحر العرب وخليج عمان والمحيط الهندي.

خطر جديد بدأ يبرز في السنوات الأخيرة هو التهديدات السيبرانية المتبادلة بين إيران وإسرائيل، وهي جبهة مرشحة لمزيد من التصعيد والتطور في ضوء الاستثمارات الكبيرة في هذين المجالين، وربما بسبب الكلفة الأقل لهذا الخيار قياسا بالمواجهات الأخرى. في الأسابيع الأخيرة تعرضت إيران لهجوم سيبراني استهدف آليات الدفع في محطات الوقود بواسطة البطاقات الذكية، كما تعرضت شبكات مدنية وعسكرية إسرائيلية منها مستشفى هيلل يافه في الخضيرة لهجمات يعتقد بأنها إيرانية المصدر.

ولا زالت الأوساط العسكرية والسياسية تتداول احتمال قيام إسرائيل بتوجيه ضربة استباقية إلى إيران، وتحديدا لمنشآت إيران النووية، ورصد تقرير مدار الاستراتيجي الصادر العام ٢٠٢١ أن إسرائيل أنفقت حتى الآن نحو ١١ مليار دولار لمحاكاة مثل هذا السيناريو، بينما نحو مليار دولار صرفت في العام ٢٠٢٠ لاستعدادات المواجهة مع إيران، لكن التقرير يستبعد هذا السيناريو بسبب معارضة الولايات المتحدة المتوقعة، واحتمالات الفشل الكبيرة، بالإضافة للثمن الكبير الذي يمكن أن تدفعه إسرائيل لقاء ذلك.

صدر حديثاً عن
المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»
قرارات المحكمة العليا الإسرائيلية بشأن الأراضي الفلسطينية المحتلة (١٩٦٧)
سوسن زهر

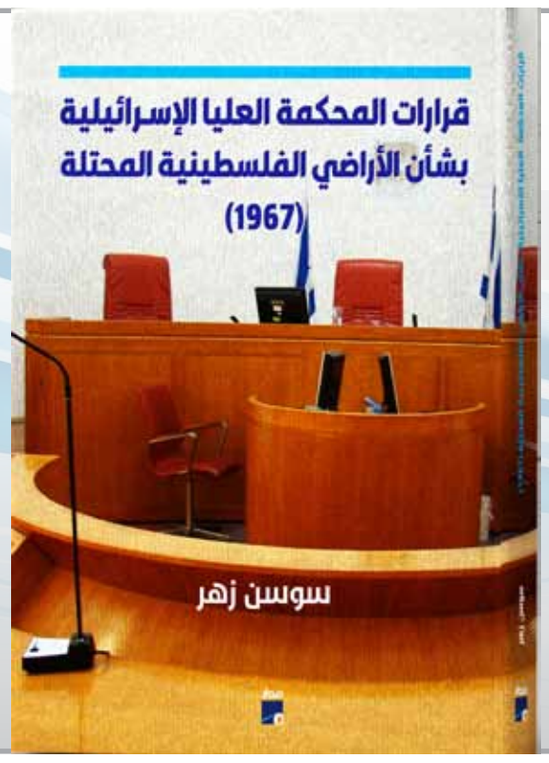

جدل التغيير الإسرائيلي: الفلسطيني خارج الصورة. (صورة تعبيرية)

«مؤتمر إسرائيل للديمقراطية ٢٠٢١»:

الاحتفاء بـ «حكومة التغيير» هو احتفاء بإقصاء نتنياهو لا أكثر!

كتب سليم سلامة:

اعتبر رئيس الحكومة ووزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق، إيهود باراك، أن «انقلاب الحكم الذي حصل في إسرائيل أنقذ الديمقراطية الإسرائيلية»، وكان يقصد «الانقلاب» الذي تحقق بإقصاء بنيامين نتنياهو عن مقود السلطة بعد ١٢ عاماً من سيطرته على مقاليد الحكم في إسرائيل وتشكيل الحكومة الجديدة برئاسة نفتالي بينيت، والتي يُطلَق عليها في إسرائيل اسم «حكومة التغيير». وأضاف باراك أن «المنحدر الزلق الذي أوصل نتنياهو دولة إسرائيل إليه شكّل خطراً مؤكداً وملموساً على النظام الديمقراطي في إسرائيل»!

الفكرة ذاتها عبرت عنها، أيضاً، وزيرة شؤون البيئة من حركة ميرتس، تمار زاندبرغ، التي قالت إن «وضع الديمقراطية الإسرائيلية قد تحسن بالنظر إلى التهديدات الجدية جداً التي تحيق بها في السنوات الأخيرة»، وأردفت قائلة إن «إسرائيل، مثلها مثل دول أخرى، تتعرض إلى موجة شعبوية خطيرة... لكن ثمة حكومات أنقذت دولها من هذه الموجة، وأعتقد بأن الحكومة الحالية قد أنقذت إسرائيل من أزمة ديمقراطية حادة للغاية وخطيرة جداً».

وفي رأي ناشر صحيفة «هآرتس»، عاموس شوكن، تمثل الحكومة الإسرائيلية الجديدة «مشروعاً تجريبياً مثيراً»، لأنها «خلافاً للحكومات السابقة، لا تتألف من حزب كبير واحد وبضعة أحزاب أخرى صغيرة، وإنما من أحزاب صغيرة عديدة، من اليمين واليسار على حد سواء، تقيم بينها حواراً بَنّاءً». واعتبر شوكن «مشاركة النائب منصور عباس وحزب 'القائمة العربية الموحدة' في الائتلاف الحكومي الحالي بمثابة تطور دراماتيكي بالنسبة لليهود والعرب، على السواء، لأنها تجسد حقيقة أساسية مؤداها أن هنالك، فعلاً، ما نسميه «الإسرائيلية» المشتركة لجميع المواطنين في إسرائيل». وختم شوكن بالقول: «إذا كنا قد وصلنا إلى هنا وإذا كانت هذه حكومة تغيير حقاً، فيبدو لي أنه من العدل فحص إمكانية تغيير قانون القومية أيضاً».

أما الوزير العربي في هذه الحكومة الجديدة، وزير التعاون الإقليمي عيساوي فريج (من ميرتس)، فاعتبر أن «التغيير الأبرز في تشكيل هذه الحكومة يتمثل في تغيير الأجواء... في الأشهر الخمسة الأخيرة (منذ تشكيل الحكومة الحالية)، توقف التحريض». ومع ذلك، عبر فريج عن «قلق شديد من عنف المستوطنين واعتداءاتهم على الفلسطينيين في المناطق الفلسطينية (المحتلة) وكذلك من تعامل جنود الجيش مع المستوطنين»، وقال: «لا ينبغي النظر إلى المستوطن الذي يقذف الحجارة فقط، بل إلى الجندي الذي يحرسه أيضاً. إن هذا الوضع غير سليم وغير مقبول ونحن في ميرتس سنبذل كل ما في وسعنا لوقف هذا ومنعه».

«حكومة إعدام منظمات حقوق الإنسان في فلسطين»!

جاءت أقوال باراك وزاندبرغ وشوكن وفريج هذه ضمن «مؤتمر إسرائيل للديمقراطية ٢٠٢١»، وهو لقاء سنوي تنظمه صحيفة «هآرتس» منذ عدة سنوات، وأقيم هذا العام في ميناء يافا يوم الثلاثاء الأخير (٩ تشرين الثاني) بالتعاون مع «الصندوق الجديد لإسرائيل» ومنظمة «زولات (الغير) للمساواة وحقوق الإنسان» وبمشاركة مجموعة من المسؤولين الرسميين، من بينهم رئيس الدولة الإسرائيلية إسحاق هيرتسوغ، وزير الدفاع ورئيس حزب «أزرق أبيض» بنيامين (بيني) غانتس، وزير العدل ورئيس حزب «أمل جديد»، جدعون ساعر، وزيرة المواصلات ورئيسة حزب العمل، ميراف ميخائيلي، وزير الصحة ورئيس حزب ميرتس نيتسان هوروفيتس، وعدد من الوزراء الآخرين ورؤساء الأحزاب وأعضاء الكنيست، إلى جانب مجموعة من الأكاديميين والخبراء القانونيين، الصحافيين وممثلي «المنظمات الناشطة في صيانة وتحصين الديمقراطية في إسرائيل»، كما وصفتها الصحيفة التي كانت قد روجت للمؤتمر قبل انعقاده بالقول إنه «سيعالج، هذه السنة، حال الديمقراطية في إسرائيل بعد نتنياهو، والتغيير الذي أحدثته «حكومة التغيير»، إن كان ثمة تغيير كهذا أصلاً، إضافة إلى قضايا إعلامية، اجتماعية واقتصادية مركزية». وقالت «هآرتس» إنها تخصص القسط الأكبر من مؤتمرها هذا العام لـ «موضوعة الشعبوية والأسئلة التالية بشأنها: هل تراجعت قوتها في العالم وفي إسرائيل؟؛ هل أصبحت الشعبوية تشكل جزءاً لا يتجزأ من الدورة الدموية الديمقراطية؟ كيف يمكن أن نحمي أنفسنا منها؟؛ ما هي المخاطر الأخرى التي تهدد الديمقراطية وقد تمس بها؟». وأضافت: «سنحاول هذا العام، أيضاً، فهم ماهية الديمقراطية التي خلّفها بنيامين نتنياهو بعد ١٢ سنة من حكمه: هل ضعفت المؤسسات القضائية وتراجعت مكانتها أم بقيت قوية كما كانت؟؛ هل تضررت وسائل الإعلام أم أصبحت أكثر توازناً؟ هل طرأ أي تغيير على القوة السياسية والتمثيلية التي تمتلكها المناطق الطرَفيّة النائية؟». بالإضافة إلى ذلك، «تُخصَّص إحدى الحلقات للبحث في السؤال: هل غيّرت حكومة التغيير أي شيء، حتى الآن، فعلياً - في السياسة، الاقتصاد، الصحة أو غيرها؟ ... وسنشدد، بصورة خاصة على الأضرار الاقتصادية التي نجمت عن جائحة كورونا والفجوات الاجتماعية التي تكشّفَت في إسرائيل والتي من شأنها ضعضعة النظام الديمقراطي فيها؛ وسنحاول سبر غور المخاطر الكامنة في هذه الفجوات الاجتماعية ومدى الأهمية الحاسمة لسياسة الرفاه المتطورة في هذا السياق».

في كلمته، شدد إيهود باراك على أنه «خلال فترة حكم نتنياهو، جرى خصي الكنيست تماماً، وجرت محاولات نشطة وجدية لتقزيم المحكمة العليا، في ظل موجات من التحريض الأرعن»، ثم تساءل: «هل تتخيلون أنه قد أصبح من الضروري وضع حراسة على المدعية العامة في محاكمة نتنياهو، ليئات بن آري، كما يُحرَس مُدّعون في محاكمات رؤساء عصابات الإجرام؟». ووصف باراك نتنياهو بـ «الكذاب الدائم، الذي يكذب في كل شيء وكل الوقت»، ثم خلص إلى القول إنه «بالرغم من أن الحكومة الحالية، «حكومة التغيير»، ليست خالية من الشوائب والقصورات، إلا أن البديل الوحيد الذي كان متوفراً ووارداً هو زعيم مسكون كل الوقت بهاجس واحد فقط ومشغول بمهمة واحدة فقط هما: كيف ينقذ نفسه وينجو من المحاكمة والعقاب»!

من جهته، أعلن المحامي ميخائيل سفارد، المتخصص في الدفاع عن حقوق الإنسان والناشط في منظمات حقوقية، إنه «ليس شريكاً في تنهيدة الصعداء والشعور بالسعادة» حيال تشكيل الحومة الجديدة في إسرائيل، مؤكداً على أنّ «ثمة احتفالاً بالعودة إلى الوضع الطبيعي، إلا أن الوضع الطبيعي هذا هو غير طبيعي بامتياز. ذلك أن هذه الحكومة الجديدة تبني (في المستوطنات) بالوتيرة ذاتها التي كانت تبني بها الحكومة السابقة، وهذا في أفضل الأحوال... وهنالك اعتداءات عنيفة يومية في الضفة الغربية يقوم بها مستوطنون ضد الفلسطينيين هناك... حكومة تشارك فيها حركة ميرتس ويُفترَض بها أن تكون بيتاً حاضناً لمنظمات حقوق الإنسان، لكنها حكومة توقع على قرار بحكم الإعدام بحق منظمات حقوق الإنسان في فلسطين»! في إشارة واضحة إلى قرار وزير الدفاع والحكومة الإسرائيلية إخراج ست منظمات حقوقية فلسطينية في الضفة الغربية إلى خارج القانون بإعلانها «منظمات إرهابية»، ما أدى إلى إغلاقها وفتح الباب أمام ملاحقة المسؤولين عنها والعاملين فيها.

عن هذا الموضوع تحديداً، قالت وزيرة المواصلات ورئيسة حزب العمل، ميراف ميخائيلي، إن ما لديها من نقد على هذا القرار «يتمحور في الأساس حول الطريقة التي اتُخذ بها هذا القرار - من دون أي عمل تحضيري. فقد كان من الواجب إدارة الأمر بصورة تعود علينا بالنفع في صراعنا مع العناصر المعادية لإسرائيل»!

أما وزيرة البيئة تمار زاندبرغ، فقالت: «نحن لا نعيش مع هذا القرار بسلام، إطلاقاً... ولم يعد حتى الآن سوى بالضرر الجسيم على إسرائيل»! كما قالت زاندبرغ إن «ميرتس لا تعيش بسلام أيضاً مع استمرار سياسة البناء الاستيطاني في المناطق الفلسطينية»، موضحة أن «استمرار هذه السياسة يشكل خرقاً للتفاهمات الأساسية بين الشركاء في هذا الائتلاف الحكومي ونحن نصر على ضرورة العودة والالتزام بها»! ومع ذلك، اعتبرت زاندبرغ أن «ميرتس انضمت إلى هذه الحكومة وهي تعلم جيداً إنها لن تستطيع تحقيق كل أيديولوجيتها، ونحن لسنا نادمين على الانضمام إليها».

في سياق آخر، أعادت زاندبرغ التذكير بأن «مجلس الأمن القومي الإسرائيلي اعتبر أزمة المناخ تهديداً وجودياً، مثل إيران وحزب والله وحماس بالضبط»، لكن «الفرق بينها هو أن احتمال تحقق التهديد المناخي هو احتمال مؤكد، بينما احتمالات تحقق تلك التهديدات غير مؤكدة».

«ديمقراطية» التحريض، الفتنة والانقسام

قال رئيس الدولة، إسحاق هيرتسوغ، إن التحريض، الفتنة والانقسام تتعمق وتزداد في المجتمع الإسرائيلي وأوضح أن «المسؤولية عن هذا الوضع لا تقع على عاتق جانب واحد فقط من الخارطة السياسية - الحزبية». وأضاف: «يزداد هذا الوضع تفاقماً ويتعمق تأثيره في ثقافة الحوار السياسي في إسرائيل، إذ يشرعن المقاطَعات ويدفع كثيرين إلى التردد والامتناع عن التعبير الحر عن آرائهم».

وتوجه هيرتسوغ إلى وسائل الإعلام الإسرائيلية مؤكداً على أن «الطريق نحو تغيير لغة الحوار وتكريس الديمقراطية تمر أيضاً في الصحف ومن على أثير الإذاعات وشاشات التلفزة، فلا تتعاونوا مع التحريض ولا تشكلوا بوقاً له، بل كونوا منصة نوعية للحوارات العميقة التي تحمل لنا قيمة نوعية».

وقال وزير الدفاع بنيامين غانتس إن «الأجواء المسمومة في الدولة غير معقولة، إطلاقاً. إنها تنبع، أولاً وبالأساس، من حقيقة عدم تقبل قواعد اللعبة والعمل الديمقراطيين». وأضاف: «علينا جميعاً أن نفهم أن الضغط على أزرار لوحة المفاتيح في الحاسوب قد يشكل نصف الطريق نحو الضغط على الزناد». واعتبر غانتس أن «الأعشاب الضارة تأتي من جميع أجزاء المجتمع الإسرائيلي وقطاعاته» وكشف النقاب عن أنه يتلقى تهديدات من «أوساط اليسار، لا من أوساط اليمين... وأنا أقول هذا بألم كبير». وقال إنه «في المجتمع السليم والمحصّن، يحتل التعليم المرتبة الأولى من حيث الأهمية، لأنه يشكل السلاح الأقوى الذي يمكن بواسطته تغيير العالم». وأضاف: من دون التربية على القيم الأساسية المتمثلة في محبة الإنسان، كرامة الإنسان والمساواة، سنخسر في النهاية الديمقراطية الجوهرية وستتعمق الشعبوية وتنتشر وستصبح الظواهر السلبية روتين حياتنا».

عن جرائم المستوطنين اليهود ضد أبناء الشعب الفلسطيني في مناطق الضفة الغربية ادعى غانتس أنه «لن يكون ثمة أي تساهل أو تسامح مع الإرهاب وأعمال الشغب من أي طرف كان»!! زاعماً بأن «عدد لوائح الاتهام ضد الإجرام بدوافع قومية قد تضاعف خلال السنة الأخيرة... وسأصدر خلال الأيام القريبة تعليمات لاتخاذ سلسلة أخرى من الإجراءات لتعميق إنفاذ القوانين». وذكّر غانتس بأن «إسرائيل تعهدت بالمساواة التامة في الحقوق المدنية والاجتماعية لجميع المواطنين، بغض النظر عن الفرق في الدين، في العرق وفي الجنس»!

من جهته، قال وزير العدل، جدعون ساعر، إنه كان «قلقاً جداً على مستقبل الديمقراطية في النظام الإسرائيلي إبان فترة الحكومة السابقة». ورداً على سؤال حول تصريح سابق له قال فيه إن «الدولة كانت على شفا التفكك والتفتت إبان حكم نتنياهو»، أوضح ساعر أن «المؤسسات الديمقراطية في الدولة قد ضعُفت كثيراً وتراجعت مكانتها... لكن هذا الخطر لم يزل تماماً، رغم أننا قد خرجنا من البئر. ذلك أن منظومة نزع الشرعية ذاتها لا تزال تعمل بكل قوة وإصرار... منظومة نزع الشرعية عن المؤسسات الرسمية أصبحت اليوم منظومة لنزع الشرعية عن الحكومة الجديدة المنتَخَبة».

ونفى ساعر أنه يتعمد الدفع بأفكار وقوانين جديدة غير ديمقراطية ترمي إلى تشديد فرض القوانين في المجتمع العربي في داخل إسرائيل وقال إن «حقوق الإنسان هي موضوعة عانت من الإهمال والتجاهل ولم تطرأ عليها أية تطورات هامة خلال العقود الأخيرة... ثمة لدينا مشكلة حقيقية ونادرة. وهي أننا فقدنا القدرة على الحكم ومن يدفع ثمن ذلك هم مواطنو إسرائيل العرب. جميع المقترحات التي أقدمها هي مقترحات متوازنة. ثمة أمور مطلوبة فعلاً، مثل عقوبات الحد الأدنى على مخالفات الإتجار بالسلاح ومخالفات السلاح غير القانوني، وهي كلها تقريباً مخالفات في الوسط العربي... إنها آفة عامة في الدولة ينبغي علينا مواجهتها ومعالجتها بصورة أقوى بكثير مما كان حتى الآن. هذا ليس موجهاً ضد المجتمع العربي، بل هو يرمي إلى حمايته».

في هذا السياق، قالت عضو الكنيست السابقة والرئيسة السابقة لحركة ميرتس، زهافا غالئون، إنه بالرغم من الشراكة مع «القائمة العربية الموحدة»، إلا أن الحكومة الحالية «لا تزال تتعامل مع الفلسطينيين مواطني دولة إسرائيل باعتبارهم أعداء.... والرسالة التي توجهها هذه الحكومة لهؤلاء المواطنين هي أن مواطنتهم مشروطة».

وتطرقت غالئون إلى الاقتراحات والدعوات التي صدرت في إسرائيل مؤخراً بشأن «دمج» جهاز الأمن العام (الشاباك) في المعركة ضد الإجرام المنظم في المجتمع العربي في إسرائيل ومن أجل اجتثاثه، من خلال «استخدام وسائل غير اعتيادية، مثل الاعتقالات الإدارية»، فقالت إن هذه «أفكار هستيرية ومهووسة ممنوع أن تمر».

عضو الكنيست موشي غفني، من حزب يهدوت هتوراه، أحد الحزبين اللذين يمثلان الحريديم في إسرائيل واللذين اصطفا إلى جانب نتنياهو بصورة تامة، سواء في معركة الانتخابات أو في المشاورات الائتلافية التي تلتها أو في تشكيل الحكومة الجديدة والموقف منها، اتهم رئيس «حكومة التغيير»، نفتالي بينيت، بأنه «لا خطوط حُمر لديه» وبأنه «لا يمثل الجمهور التقليدي المحافظ في إسرائيل ولا الطرف الآخر، بل هو لا يمثل أي شيء»!

وقال غفني إنه تراجع عن وصف بينيت بأنه «قاتل» وأوضح أنه حينما وصفه بأنه «خائن» إنما «قصدتُ أنه (بينيت) خان ناخبيه وكذَب». وحين سُئل غفني عن إمكانية واحتمالات انضمام حزبه إلى الحكومة الحالية، أجاب بالنفي القاطع، موضحاً: «نحن مع اليمين كل الوقت، لأنه يهمنا أن نوفر لجمهورنا المحافظ فرصة التعبير عن ذاته... وبينيت لا يمثل هذا الجمهور اليوم، كما لا يمثل الطرف الآخر، بل هو لا يمثل أي شيء في الحقيقة». أما نتنياهو، فقد وصفه غفني بأنه «رئيس حكومة جيد، بالرغم من أنه لم يقرّ قانون ميزانية الدولة. ولكن، ها هم قد أقروا الآن قانون الميزانية العامة، لكنها ميزانية سيئة جداً».

«احتجاجات الحجاب» .. فتيات من تيار الصهيونية الدينية في مواجهة التزمت الديني داخل حركة الشبيبة «بني عكيفا»

فتيات الصهيونية الدينية: عسكرة أكثر، وتمييز أعمق، وفجوات أوسع تبدد وهم «العائلة».

(الصورة لمتدينات في حفل ديني، «واي نت»)

كتب وليد حباس:

تزامنت نهاية شهر تشرين الأول من هذا العام مع حلول الشهر الثامن حسب التقويم العبري، وهو الشهر الذي تقام فيه الفعاليات الختامية لمجموعات الشبيبة «بني عكيفا» قبل أن ينتقلوا إلى المجموعة الأكبر سناً. و«بني عكيفا» هي منظمة شبيبة تابعة لتيار الصهيونية الدينية تعمل على تربية الشباب الإسرائيلي تحت سن ١٨ عاما على قيم التوراة وحب الاستيطان. أثناء حفلات التخرج، تقام حفلة كبيرة، يتخللها غناء ورقص، ويقوم الشبان والشابات بعرض خلاصة ما تعلموه خلال العام السابق. وقد كانت هذه المنظمة طيلة العقود الماضية تتبنى، إلى جانب قيم التوراة، مبادئ ليبرالية فتسمح مثلا بالاختلاط ما بين الجنسين. ولكن هذه المرة، وبالتحديد في فرع «بني عكيفا» تل أبيب- اليركون، فرض قادة الحركة على الشابات شروطا جديدة وغير مألوفة في هذا الفرع الذي يقع في مدينة «متحررة» و«ليبرالية». لقد طلبوا من الفتيات أن يرقصن بشكل منفصل عن الشبان، وفي قاعات مظلمة حتى لا تبرز مفاتنهن على الرغم من أن الفتيات المقصودات في هذا الحفلة هن من الصف الثامن! في أفضل الحالات، ستسمح قيادة الحركة للفتيات بالرقص تحت أضواء ذات أشعة فوق بنفسجية بحيث يستطيع المرء أن يرى فقط ظل الشخص الآخر لكن ليس بوضوح. ولقد برر قادة الحركة هذا القرار بأنه يحافظ على «العفة»، وهي أحد أهم المبادئ التي تستند إليها الشريعة الدينية اليهودية خصوصا فيما يتعلق بعلاقة المرأة بالرجل. وعلى ما يبدو فإن مفاهيم الحداثة والمساواة و«الانفتاح» لم تعد مقبولة لدى قادة «بني عكيفا» في فرع تل أبيب- اليركون الذي يشهد انزياحا نحو التشدد الديني الأقرب إلى التزمت. وكجزء من امتعاض الفتيات ووالداتهن، وصلت الفتيات الى قاعة الحفلة وقد ارتدين ملابس شبيهة بملابس نساء حركة «طالبان»، كالحجاب والنقاب، لإبداء احتجاجهن على الاجتياح المفاجئ لقيم العفة الدينية في واحدة من حركات الشبيبة التي تمتاز بالاختلاط بين الجنسين.

في هذه المقالة، نسلط الضوء على هذه الحادثة ونقدم قراءة في التحولات التي تمر بها حركة «بني عكيفا».

منذ بدايات الاستيطان، أسست التيارات المختلفة داخل الحركة الصهيونية منظمات شبيبة بهدف «صناعة» اليهودي الجديد المستعد للاستيطان في «أرض إسرائيل». وهي أطر تستهدف الشبيبة (ذكورا وإناثا) ابتداء من الصف الثالث وحتى الصف الثاني عشر؛ بحيث تحولت هذه المنظمات الشبابية إلى أطر تربوية وتعليمية لا منهجية (إلى جانب المدرسة) وتهدف إلى بناء منظومة قيم خاصة بتوجهاتها الأيديولوجية. وفي إسرائيل هناك العشرات من منظمات الشبيبة والتي تختلف بناء على ميولها اليسارية، أو اليمينية، أو الحريدية، أو الحردلية، أو الصهيونية الدينية وغيرها. لدى تيار الصهيونية الدينية ثمة العديد من منظمات الشبيبة التي تربي الشبيبة على قيم التوراة والعمل والاستيطان. إحدى هذه المنظمات تسمى «بني عكيفا» وهي الثالثة من حيث حجمها واتساع نشاطها داخل إسرائيل أو حول العالم، ولديها أكثر من ٤٠٠ فرع. أحد هذه الفروع هو فرع تل أبيب- اليركون الذي حصل فيه قبل أسبوعين ما بات يعرف بـ «احتجاجات الحجاب».

وعلى الرغم من أن «بني عكيفا» مصنفة كمنظمة شبيبة تابعة للصهيونية الدينية، الا أنها ما تزال تتبنى رؤية شبه حداثية وتؤسس أبناءها على القيم الليبرالية والمساواة. في الواقع، ثمة صراع قديم داخل تيار الصهيونية الدينية بشكل عام، ومنظمة الشبيبة «بني عكيفا» بشكل خاص، حول مجاورة قيم الدين والشريعة اليهودية المتزمتة مع قيم الحداثة والمساواة والليبرالية. إحدى فقرات هذا الصراع تتعلق باختلاط الذكور مع الإناث سواء داخل الجيش، أو المدرسة، أو حتى منظمات الشبيبة. تفاقم هذا الصراع في نهاية السبعينيات من القرن الماضي عندما قدم الحاخام شلومو أفينير فتوى دينية تحرم اختلاط الجنسين داخل منظمات الشبيبة لأن الاختلاط سيوفر مساحة للانحلال الخلقي والفواحش، على حد تعبير الحاخام. ورفض رئيس حركة «بني عكيفا» في حينه هذه الفتوى وقرر الحفاظ على تقليد المنظمة القائم على المزاوجة بين قيم التوراة وقيم الحداثة والمساواة، وهو بذلك استند إلى فتاوى حاخامات آخرين أكثر ليبرالية. هذا الصراع داخل تيار الصهيونية الدينية لم يحسم حتى اليوم، لكن تجلياته انعكست على منظمات الشبيبة التابعة له. فمثلا، في العام ١٩٨٠، قرر فرع «بني عكيفا» الذي يسمى نفسه فرع «ما بين الأسوار» والمقام في الحي اليهودي داخل البلدة القديمة في القدس تبني، فتوى الحاخام أفينير، وأقام فصلا صارما ما بين الذكور والإناث. وعندما رفضت قيادة منظمة «بني عكيفا» هذا الأمر، انشق هذا الفرع عن المنظمة وتأسست منظمة شبيبة جديدة اسمها «أريئيل».

منذ ذلك الوقت، استمر التنافس ما بين منظمة «بني عكيفا» (التي ما تزال هي المنظمة الأكبر داخل الصهيونية الدينية) وما بين منظمة «أريئيل» (والتي تعتبر الأكثر عفة لكنها أصغر حجما). ولأن المزيد من الأهالي الذي يصنفون أنفسهم ورعين دينيا بدأوا يتأثرون بقيم العفة الدينية التي تجتاح مجتمعات الصهيونية الدينية، فإنهم بدأوا بنقل أبنائهم رويدا رويدا إلى منظمة «أريئيل». وعليه، قررت منظمة «بني عكيفا» أن تنصاع أمام هذه التحولات في مجتمع الصهيونية الدينية وتسمح بفصل الذكور عن الإناث في المناطق التي تشهد تزمتا دينيا. هذا يعني أن قيادة «بني عكيفا» لم تكن مقتنعة تماما بمبدأ فصل الجنسين، لكنها فعلت ذلك في بعض الأحيان امتثالا لمواقف الأهالي أنفسهم حتى لا تخسر فروعها التي بدأت تنشق وتندمج مع منظمة «أريئيل» البديلة. لكن ما حصل في تل أبيب يعتبر مؤشرا إلى تحول جديد. هذه المرة، انقلبت الآية بحيث أن الأهالي يرفضون الفصل بين الجنسين بينما قيادة المنظمة أرادت أن تفرضه قسرا على الفتيات.

وفيما يتعلق بتفاصيل ما حدث في فرع تل أبيب- اليركون، فإن منظمة «بني عكيفا» تقسم الشبان والشابات إلى مجموعات (وهي تطلق عليها اسم أسباط) بناء على الصف المدرسي. في كل عام، وبالتحديد في بداية الخريف، تنهي كل المجموعات عاما كاملا من الفعاليات التربوية والأنشطة الاجتماعية وتتخرج تحضيرا للانضمام إلى السبط الأكبر عمرا. وتنتهي السنة من خلال إقامة ما يسمى «حودش إرغون»، وهو شهر كامل من الفعاليات المكثفة التي تنظمها منظمة «بني عكيفا» حول موضوع أو قضية معينة تريد أن يتربى عليها الشبان والشابات كجزء من أيديولوجيتهم الصهيونية الدينية. في هذا العام، ٢٠٢١، قررت قيادة منظمة «بني عكيفا» أن يدور شهر الفعاليات الختامي حول موضوع الصهيونية العلمانية التي بنت الييشوف ودولة إسرائيل، وحول التوتر القديم ما بين قادة الصهيونية الأوائل وما بين اليهود المتدينين الذين استصعبوا الاندماج في هذه الصهيونية العلمانية. ولربما يحمل هذا الموضوع دلالات هامة في هذه السنوات كونه يعكس توترا واضحا داخل المجتمع الإسرائيلي ما بين العلمانيين والمتدينين. بالطبع، فإن منظمة «بني عكيفا» تنظر إلى هذا التوتر من موقعها المتدين الذي يتبنى قيم التوراة ومفهوم أرض الميعاد. وتتوزع الفعاليات التي تكون مركزية على مستوى كل إسرائيل، حسب الفئة العمرية. السبط الذي ينتمي اليه أبناء الصف الثامن يسمى «سبط معفيليم» (أي الناشئين)، وقد وضعت له قيادة الحركة برنامج فعاليات خاص مشتقاً من القضية الأساسية لهذا العام وهي «التوتر ما بين الصهيونية العلمانية والصهيونية الدينية». وقد تضمنت فعاليات الشهر الختامي لهذه الفئة العمرية نشاطات رسم، ألعاباً، نقاشات، وتربية دينية تتعلق بمفهوم الخلاص الديني وحول ما إذا كانت الصهيونية العلمانية هي الأجدر بتحقيق الخلاص أم الصهيونية الدينية. على كل حال، ينتهي شهر النشاطات الختامية من خلال إقامة حقل تخرج ختامي، وهو الحفل الذي يتحضر له الشبان والشابات بالإضافة إلى أهاليهم بكل شغف ويعتبرونه محطة أساسية في مسيرة نضوج الشبان من الناحية الصهيونية، والدينية، والوطنية. وأقيم الحفل الختامي في نهاية شهر تشرين الأول من هذا العام، وخلاله قام كل الشبان والشابات بتزيين القاعات والتدرب على رقصات وأغان لعرضها أمام الحضور. الا أن قيادة الحركة في فرع تل أبيب- اليركون فاجأت الأهالي وقررت منع الفتيات من الرقص أمام الحضور أو أمام الشبان.

وتقول أوريان فايزر، إحدى الشابات المشاركات في الحفل: «لقد علمنا أننا سنرقص تحت أضواء من نوع LED ذات لون بنفسجي لأنه ليس من العفة والاحترام أن نشاهد بعضنا نرقص. إنه قرار مدربينا وإدارة المنظمة، ولكن بالأساس من المدربين المباشرين علينا. لذلك قررنا أن نرتدي الحجاب، لنشير لهم إلى أنهم إذا أرادوا منا أن نرتدي ملابس محتشمة جدا فإننا سوف لن نحب الأمر كثيرا».

ومن المتوقع أن تستمر خلال الأعوام القادمة مسيرة الابتعاد عن الهوية الليبرالية وقيم المساواة التي طالما سادت داخل منظمة «بني عكيفا»، والاقتراب أكثر فأكثر من القيم التي تنصاع إلى الشريعة الدينية بحذافيرها. وهذه التحولات تعكس تنامي التيارات التي تسمى «حردلية» داخل الصهيونية الدينية، وهي تيارات تخلق مساحات رمادية تجمع ما بين الهوية الدينية المتزمتة (أو الحريدية) وما بين الهوية السياسية الاستيطانية (أو القومية). وبالتالي، تعتبر القوي الحردلية إحدى أهم التيارات المغذية للتصدعات الاجتماعية داخل إسرائيل والتي تعكس نفسها على الأجندة السياسية لدولة إسرائيل، التوافقات الحزبية و/ أو التجاذبات الداخلية، وتلقي بظلالها بكل تأكيد على القضية الفلسطينية والحلول السياسية التي قد تطرحها الحكومات الإسرائيلية. وهذه التصدعات التي تنجم عن تنوعات داخل التيارات الدينية الاستيطانية هي ما سيعالجه «مركز مدار» في كتاب جديد يصدر خلال الأشهر القادمة.

صدر عن
المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية « مدار »
معنى إسرائيل
يعقوب م. رابكِنْ
ترجمة وتقديم:
حسن خضر

صدر عن
المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية « مدار »
الأراضي المُفرغة
جغرافيا قانونية
لحقوق البدو في النقب
ترجمة: ياسين السيد

من مظاهرة ضد الجريمة في مجد الكروم (أرشيفية). (عن «عرب ٤٨»)

خطة الحكومة الإسرائيلية ضد الجريمة تجاهر بنوايا قمعيّة للاحتجاج السياسي تحت غطائها!

كتب هشام نفاع:

نشرت الحكومة الإسرائيلية الشهر الماضي خطتها لما أسمته «معالجة ظواهر الجريمة والعنف» في المجتمع العربي للأعوام ٢٠٢٢-٢٠٢٦، وتقول منذ بداية نص الخطة إنها عملياً بمثابة استمرار لقرار الحكومة من شهر كانون الثاني ٢٠٠٦ بشأن محاربة الإجرام المنظم، وقرار الحكومة من شهر نيسان ٢٠١٦ بشأن تحسين مستوى الأمن الشخصي في «الوسط العربي» وتعزيز الأمن في القدس، وقرار الحكومة في كانون الثاني ٢٠١٩ بشأن توسيع النشاط لتقليص ظاهرة العنف في العائلة والمخولة بها وزارة العمل، وكذلك قرار الحكومة من العام الماضي في شهر تشرين الأول ٢٠٢٠ بشأن نشاط الحكومة للتطوير الاقتصادي لدى «المجموعة السكانية للأقليات» للأعوام ٢٠١٦- ٢٠٢٠، وقرار الحكومة في شهر تشرين الثاني ٢٠٢٠ بشأن بلورَة خطة لمنع وتضييق العنف في العائلة، وقرار الحكومة من شهر آذار ٢٠٢١ لمعالجة ظواهر الجريمة والعنف في المجتمع العربي وتعزيز المجتمع العربي في إسرائيل، وقرار الحكومة من شهر تموز ٢٠٢١ بشأن إقامة طاقم تنفيذي للتنسيق بين نشاطات ووزارات الحكومة بشأن المجتمع العربي، وكذلك قرار الحكومة في آب ٢٠٢١ بشأن الخطة الخماسية للمجتمع العربي، وقرار الحكومة في الشهر نفسه من هذا العام ٢٠٢١ بشأن لجنة الوزراء بخصوص المجتمع العربي في مقابل «ازدياد حدة أحداث القتل ومحاولات القتل في المجتمع العربي والأهمية التي تُوليها الحكومة لتعزيز حكم القانون والحَوْكمة».

أهداف الخطة تجمع بين العديد من القرارات بينها: الإنفاذي الإجرائي والاقتصادي والاجتماعي، فتشمل تفكيك منظمات الإجرام وتقليل ظاهرة الجريمة والعنف في المجتمع العربي، وتقليص الوسائل والأدوات الاقتصادية التي بحوزة منظمات الجريمة. كذلك، «رفع مستوى الأمان الشخصي لدى مواطني إسرائيل عموماً وسكان النقب والمواطنين والسكان العرب خصوصاً»، على حد ما ورد في نص الخطة. هناك أيضاً هدف «التقليل الجدي» حسب الوصف لعدد قطع السلاح غير القانونية لدى مواطنين في المجتمع العربي، وزيادة ثقة الجمهور في جهاز إنفاذ القانون.

يجري الحديث أيضا عن «زيادة التعاون والمشاركة لممثلين في المجتمع العربي بمن فيهم رؤساء سلطات محلية عربية وبلديات ومدن مختلطة، من أجل تطبيق الخطة وذلك لتعزيز المجتمع العربي وتقوية المناعة المجتمعية لمواجهة ظواهر العنف في الحيّز المحلي ومواجهة ظواهر العنف والجريمة».

الخطوط العامة التنفيذية تتحدث عن تحسين إنفاذ القانون بواسطة زيادة حضور عناصر إنفاذ القانون ذات الصلة في الشارع العربي. في المرحلة التالية تتحدّث الخطة عن الحاجة إلى إبعاد المجتمع أو شرائح منه بالأحرى، عن دوائر الجريمة ومنع التدهور والانضمام إليها، وهو ما يتضمن معالجة البنى التحتية الاقتصادية التي تستند عليها منظمات الإجرام، وخلق أطر للتعليم والتشغيل وتأهيل شبان عرب من أجل دمجهم في مسار حياة معياري، ومعالجة العنف في مؤسسات التعليم وفي صفوف الشبيبة. هذا يفترض أن يتم بمرافقة ومساعدة السلطات المحلية العربية للتقليل من ضغط الجهات الاجرامية عليها وزيادة الحَوْكمة في مناطق نفوذها.

١٠٪ - هو كل هدف الخطة لتقليل الجرائم في العام ٢٠٢٢

تُعدّد الخطة عدداً من الأهداف العينية التي تسعى لإنجازها، كالتالي: تقليل عدد حوادث القتل بنسبة ١٠٪ في العام ٢٠٢٢ قياساً بالعام ٢٠٢١. وسيتم تحديد الأهداف المكمّلة في نهاية العام ٢٠٢٢؛ حل وكشف ملفات عنف خطيرة، تشمل جرائم قتل ومحاولات قتل وإطلاق نار ومحاولات إطلاق نار وحيازة أسلحة، بنسبة ١٠٪ أكثر مما هو الحال اليوم؛ زيادة بنسبة ١٠٪ في معالجة ملفات الاتجار بالأسلحة وحيازتها خارج القانون؛ زيادة تقديم بلاغات وشكاوى للشرطة بنسبة ٥٪ خلال ثلاث سنوات، بما يشمل التوجهات إلى هاتف الطوارئ المركزي، من قبل المجتمع العربي.

هناك حديث أيضاً عن زيادة الشعور بالأمان لدى المواطنين العرب والسعي لمساواة الشعور بالأمان كذلك القائم بين المواطنين اليهود. والمقياس الأساس سيتحدد في العام ٢٠٢٢ من قبل وزارة الأمن الداخلي استنادا إلى استطلاع سيجري في هذا الشأن، وفي ضوء ما سيسفر عنه ستتحدد أهداف زيادة الشعور بالأمان في السنة التالية ٢٠٢٣ ثم السنوات التالية، وهكذا.

بخصوص الشباب خارج الأطر الثابتة من جيل ١٨-٢٤ حددت الخطة هدف زيادة عدد الشبان في هذه الشريحة بـ ١٥ ألف شاب ضمن أطر تشغيل وتأهيل وتعليم وتعليم عال. وهناك أيضا هدف تأهيل سجناء مسرّحين عرب من خلال زيادة بنسبة ٣٠٪ لعددهم في خطة للرعاية من قبل سلطة تأهيل السجناء، قياساً بما هو اليوم.

ستعطى الصلاحية لنائب وزير الأمن الداخلي ليكون بمثابة المركّز الإداري لعملية طوارئ تمتد لمدة نصف سنة، يتم في إطارها وضع مكافحة الجريمة في المجتمع العربي كأولوية من قبل الوزراء، وخصوصا وزارات الأمن الداخلي، العدل، المالية، الداخلية، الرفاه والأمان الاجتماعي، ووزارات أخرى حسبما تتطلب الحاجة. ستشمل عملية الطوارئ هذه تركيز جهود لإجراءات إنفاذ القانون وفقا للسياسات التي تحددها تلك الأجهزة والمستشار القانوني للحكومة من أجل معالجة قضايا مثل «أخذ الخاوة ومحاربة منظمات إجرام». هذا الأمر سيترافق بتعديلات قانونية وفقا لما يتطلبه الأمر.

من ناحية حجم ميزانية هذه الخطة للسنوات ٢٠٢٢-٢٠٢٦ فإن ميزانيتها الشاملة هي ٢,٤ مليار شيكل، يتم توزيعها بشكل متساوٍ على كل واحدة من السنوات التي تتضمنها حيث أن نصف هذا المبلغ سيكون من ميزانيات الوزارات العامة، والنصف الآخر من وزارة المالية يخصّص لهذه الوزارات مثلما تحدّد في قرار سابق. وسوف يتم تحديد ميزانيات محدّدة هادفة.

تنوّه الوثيقة إلى أنها تسري على «السكان العرب في بلدات المجتمع العربي، بلدات البدو في الشمال والبدو في الجنوب، بلدات الدروز والشركس، وكذلك السكان العرب في المدن المختلطة ما عدا القدس».

توصية للجيش بتعزيز حماية معسكراته ومراقبة الأسلحة فيها!

من ناحية وزارة الأمن الداخلي، تشمل المهمات الملقاة عليها زيادة حضور الشرطة في الشارع العربي بشتى أشكال إنفاذ القانون، من خلال تحسين الخدمات والاستجابة للمجتمع العربي، مكافحة الجريمة المنظمة والخطيرة، تقليص ظواهر إجرامية مركزية وخصوصاً حيازة السلاح غير القانوني. من بين البنود التي يشير إليها هذا القسم من الخطة، يجري الحديث عن إقامة محطات شرطة جديدة بعضها في النقب وتفعيل موديل «مدينة آمنة» في مدينتين مختلطتين، وفقا لرؤية العمل البوليسي الذي يدمج منظومات تكنولوجية متقدمة بموجب خطة السلطة الوطنية للأمن المجتمعي. ووزارة الأمن الداخلي تكلّف بتمويل مزيد من المفتشين في وحدات التفتيش البلدية في سلطات محلية.

هناك بند ينص على ما يلي: «تكثيف نشر الكاميرات والوسائل التكنولوجية في السلطات المحلية ذات الصلة، بما في ذلك مدن مختلطة، في إطار خطة السلطة الوطنية للأمن المجتمعي لتوسيع نشر الكاميرات، وفقا لما تقرّره وزارة الأمن الداخلي وهذا كله وفقا لفحوصات وخلاصات مهنية».

في المجال الاقتصادي تتحدث الخطة عن القيام بـ ٧٠ عملية مشتركة لوزارة الأمن الداخلي ووزارة العدل فيما يتعلق بالأهداف المشتركة التي تضعها الشرطة ونيابة الدولة للعام ٢٠٢٢. هنا تتحدث الخطة عن وجوب تقديم طلبات حسم نهائية فيما يتعلق بـ ٧٠٪ من الممتلكات التي تقبض عليها الشرطة من أيد جنائية خلال سنة. والنجاح في إحراز تقدّم بنسبة ٧٥٪ في قرارات المحاكم بشأن مصادرة ممتلكات. وزيادة بنسبة ٥٪ كل عام في قيمة الممتلكات التي تصل المرحلة النهائية للبت فيها. كذلك، تعمل الأقسام الاقتصادية في الشرطة في مجال منع تبييض الأموال وهناك تحديد لأرقام معينة يجب على الشرطة إنجازها.

تتحدث الخطة أيضا عن تقوية منظومة إنفاذ القانون وتوسيع وتقوية الاستجابة العملانية للشرطة من خلال تقوية وحدات حرس حدود، وفي غضون ذلك القيام بعمليات مختلفة محددة «لمعالجة الجريمة الخطيرة والإخلال بالنظام». وكذلك تعزيز وحدات الاحتياط لحرس الحدود «من أجل استخدامها عند الحاجة كجزء من الاستعداد المطلوب لإحداث إخلال بالنظام». (هنا يبدأ خلط صريح بين مسائل جنائية وأخرى سياسية).

بخصوص السلاح غير القانوني تحدّد الخطة هدف العمل بشكل منظوماتي ومنسّق من أجل تقليص الظاهرة، بين عدة جهات منها: الشرطة وجهاز الأمن العام (الشاباك) والجيش ووزارة العدل ونيابة الدولة ووزارة المالية وسلطة الضرائب ووزارات وهيئات أخرى. في هذا الشأن سيتم تقديم توصيات لاحقا خلال ٣٠ يوما من نشر هذه الخطة ويفترض بالشرطة أن تقدم خلال ٦٠ يوما خطة عمل لتطبيق إجراءات ونظم لضبط محاولات تهريب سلاح غير قانوني في الحواجز العسكرية حول القدس. وتتحدث الخطة أيضا عن تفويض الجيش بزيادة التطبيق الكامل لخطته متعددة السنوات لتعزيز الحراسة في قواعد ومعسكرات الجيش، حيث يتم تخزين أسلحة والحفاظ على هذه الأسلحة وتعزيز الرقابة على استعمالها. وتلقي الخطة على الجيش مهمة إعداد خطوات عملية لتسريع تنفيذ هذه البنود. للتذكير: تقارير رسميّة أقرّت أن كماً كبيراً من السلاح مصدره السرقة من معسكرات الجيش.

تتضمن الخطة جوانب أخرى، بعضها تم تحديده وبعضها لم يُحدّد بعد، بشأن الخطوات غير المتصلة بالجريمة مباشرة، مثل تحسين ظروف التعليم والعمل للشباب العرب من جيل ١٨- ٢٤. والاهتمام بشرائح شبابية أقل عمراً يفترض أن تكون في أطر تعليمية أو تعاني من مشاكل داخل هذه الأطر (سيتم التطرق إلى هذا الجانب في مقال منفصل).

خلط معلن بين مواجهة الجريمة وقمع العمل السياسي!

ما تجدر الإشارة إليه هو الخلط بين مواجهة الجريمة وبين مواجهة ما تسميه الخطة باللغة الرسمية «أعمال الشغب»، وهذا بمثابة خلط بين الجنائي والسياسي. فهناك حديث عن تفعيل وحدتي «حرس حدود» ضمن مواجهة الجريمة لكن يُشار بصراحة إلى أنهما ستُفعّلان لمواجهة ما تعتبره الخطة «أعمال شغب»، وذلك في إشارة ضمنية إلى مظاهرات واحتجاجات سياسية ووطنية للمواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل. هذا الخلط هو فخ أو حتى أكثر من ذلك ضمن هذه الخطة، لأنه يعني استغلال وضع بشع قائم من ناحية تفشي الإجرام من أجل تحقيق أهداف سياسية للسلطة وللمؤسسة على حساب ميزانيات يفترض أن تخصّص لمعالجة ومواجهة ومكافحة الجريمة.

على سبيل المثال، فيما يتعلق بنشر الكاميرات قالت مصادر في الشرطة لعدة وسائل إعلام عبرية إن «المدينتين المختلطتين» اللتين سيتم تكثيف نشر الكاميرات ووسائل المراقبة والتتبع الإلكترونية فيهما، هما عكا واللد بالذات. هذه الجهات تتحدث بشكل مباشر وواضح عن أن ما شهدته المدينتان خلال «هبة الكرامة» في أيار ٢٠٢١ التي تزامنت مع العدوان الاحتلالي على قطاع غزة، هو ما دفع بالأجهزة ذات الصلة إلى اختيار هاتين المدينتين تحديداً لزيادة الرقابة والتتبع التكنولوجي فيهما سواء بواسطة الكاميرات أو وسائل أخرى.

مصادر أخرى في الشرطة قالت لعدد من وسائل الاعلام العبرية إنها ستكثف الكاميرات في اللد وعكا أشبه بما تم في البلدة القديمة في القدس. وهذا معناه تفعيل آليّات الاحتلال في عكا واللد ضد المواطنين العرب. كذلك، فقد اعترف المدير العام لوزارة الأمن الداخلي تومار لوتان بأن الكاميرات ستوضع هناك أيضا بسبب «الخشية من أحداث قومجية في هاتين المدينتين». ويرى أن «الكاميرات هي الضمان العملاني لحالات يتم فيها تسرّب الجريمة إلى المجال القومجي» على حد تعبيره. المقصود هنا الحالات المعدودة التي استُخدم فيها السلاح خلال هبة الكرامة. كذلك فإن جهات في الشرطة تحدثت بشكل واضح عن أن اختيار عكا واللد تحديداً جاء لاعتبارات أمنية.

هذا المثال يوضح بشكل مباشر أن الخطة الموضوعة التي جاءت تحت عنوان مكافحة الجريمة أي مكافحة منظمات إجرام، تخلط ما بين هذا الجانب التي قصرت وتقاعست فيه السلطات وأجهزة إنفاذ القانون وأولها الشرطة، وبين تخطيطٍ غير خفيّ لتعزيز وسائل قمع ضد تحركات احتجاجية ومظاهرات سياسية الطابع للمواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل مستقبلاً. والملاحظ أن هذا الجانب لا يجري الحديث عنه بالمرة ولا تتطرق إليه جهات عربية وأخرى «يسارية» تشيد بهذه الخطة، التي حتى لو تضمنت جوانب جديّة للمعالجة المباشرة وغير المباشرة لقضية الجريمة، فإن تطرُّق واضعيها في وثيقتها المكتوبة إلى قمع العمل الاحتجاجي والنشاط السياسي للمواطنين العرب، بل وضعه في سياق مكافحة الإجرام، هو أشبه بخطة مبيّتة لاستخدام الوسائل والأموال التي يتم إقرارها وتوجيهها لمواجهة الجريمة، لكي تقمع وتضرب الحقوق الأساس في التعبير وفي العمل السياسي والتحرّك السياسي وفي التنظّم السياسي للفلسطينيين مواطني دولة إسرائيل.

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies
«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970
البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية
THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY TO THE PALESTINIAN AUTHORITY
محتوى المشهد الاسرائيلي لا يعكس بالضرورة موقف وزارة الخارجية النرويجية